الأهرام

المصدر :

التاريخ :

بعد اتفاق «غزة - أريحا أولا»

مستقبل الاقتصاد الأردنى .. الطموحات والمحاذير

إبراهيم سعودى

نقل الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى أو مايسمى باتفاق غزة - أريحا مستوى الصراع فى منطقة الشرق الأوسط نقلة نوعية هائلة، من صراع عسكرى يهدد باندلاع مواجهة مسلحة يحسب لها الكل ألف حساب إلى صراع اقتصادى وتجارى يسعى فيه كل طرف إلى تأمين نفسه اقتصاديا والفوز بنصيب الأسد فى أى ترتيبات اقتصادية جديدة فى المنطقة والتى تعد نفسها لركوب قطار النظام العالمى الجديد وعصر ما بعد الحرب الباردة والذى لايزال قيد التشكيل.

وتتفهم المملكة الاردنية هذا الوضع تماماً وتسعى إلى الاسهام بدور بارز فى إعادة ترتيب أوضاع منطقة الشرق الأوسط وسارعت فى منتصف سبتمبر الحالى إلى توقيع اعلان للمبادىء مع اسرائيل، وقد كان الاردن منذ فترة طويلة هو الأكثر تعرضا للخطر بسبب الصراع العربى الاسرائيلى أكثر من غيره بالنظر إلى حدوده الطويلة جدا مع الاراضى التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ ناهيك عن أن أكثر من نصف سكانه اربعة ملايين نسمة/ من أصل فلسطينى.

ويخشى الاردن من أن تؤدى إعادة ترتيب أوضاع الشرق الأوسط إلى الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية، مما قد يؤدى إلى تهميش دوره الاقتصادى المرتقب لاسيما وأن الاردن يسعى من خلاله إلى التغلب على عقبات اقتصادية جمة ابرزها البطالة التى تقدر بـ ١٧٪ من اجمالى قوة العمل الاردنية والبالغة ٩٢٠ الف عامل منهم ١٢٥ الف عامل غير أردنى اضف ذلك الديون الأجنبية التى تثقل كاهل الاردن والتى تبلغ حاليا سبعة مليارات دولار اى تقارب ضعف ناتجه المحلى الاجمالى والذى لم يتعد عام ١٩٩٢ حاجز ٤,٨ مليار دولار.

ولا تقتصر العقبات الاقتصادية التى تواجه الاردن على البطالة والديون وإنما تشمل ضعفا عاما فى البنية الأساسية يجعلها غير مواتية لمراكبة اى برنامج طموح للتنمية الشاملة دون دعم خارجى.

ويقفز إلى الأذهان تساؤل مهم يتعلق بمدى تأثير اتفاق غزة - أريحا على اقتصادى الاردن؟ ماهى الطموحات الاقتصادية

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

للاردن فى ظل السلام؟ وأخيرا هل هناك محاذير اقتصادية لدى الاردن من جراء التوجهات الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط؟

أ- آثار اتفاق غزة - أريحا على الاقتصاد الاردني:-

يطمح الاردن أن يؤدى إحلال السلام فى منطقة الشرق الأوسط إلى إغلاق ملف الصراع العربى الاسرائيلى نهائيا ومن ثم جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية إلى المنطقة وتحرير عمليات التبادل التجارى وتنشيط حركة السياحة اضافة إلى ما سوف تشهده المنطقة من مساعدات دولية سخية لدعم الاستقرار وتثبيت دعائم السلام.

ويمكن أن تشكل عودة النازحين الفلسطينيين إلى الاردن منذ عام ١٩٤٨ ومرورا بعام ١٩٦٧ والذين يفوق عددهم حاليا ١,٧ مليون شخص دعما للاقتصاد الاردنى حيث سيساعده ذلك على التخلص من أعباء البطالة ويخفف من الضغط على استهلاك الخدمات فى الاردن.

ب- الطموحات الاقتصادية للاردن فى ظل السلام:

يجد الأردن نفسه حاليا فى موقع مثالى للتغلب على ازماته الاقتصادية خاصة فى ضوء الاهتمام الدولى المتزايد بضرورة دعم منطقة الشرق الأوسط اقتصاديا، وتطرح الأوساط الاردنية مشروعات مهمة لتنمية المنطقة وربطها اقتصاديا كما طرحت أوساط عربية ودولية.

وقد اقترح الاردن شق قناة تصل البحر الميت بالبحر الاحمر وتتكلف مليارات الدولارات لمساعدة الأردن على تنمية منطقة وادى الاردن الفاصلة كما تم طرح خطة اسرائيلية - فلسطينية - أردنية لاستثمار مياه البحر الميت الفنية بالموارد المعدنية وتنمية منطقة البحر الميت زراعيا عبر شق قناة تصل البحر الأحمر بالبحر الميت والذى يعد أكثر مناطق العالم انخفاضا وذلك بهدف توليد الطاقة الكهربائية.

وأعد البنك الدولى عدة مشروعات لادماج منطقة الشرق الأوسط اقتصاديا مثل مشروع طريق رئيسى دولى يبدأ من شمال سوريا ويمر عبر لبنان واسرائيل إلى قطاع غزة وحتى رفح فى مصر وسيربط هذا الطريق الساحل منطقة الساحل الشرقى للبحر المتوسط وتضم اسرائيل والاراضى المحتلة والاردن ولبنان باوروبا من ناحية وشمال افريقيا من ناحية اخرى ويؤدى لإيجاد مناطق جذب سكانية سياحية إ صناعية على جانبيه وتصل نفقات شق هذا الطريق المبدئية إلى ٦٠٠ مليون دولار، كما أعد البنك الدولى مشروعا لربط دول الشرق الأوسط كهربيا على مرحلتين، تضم الأولى اسرائيل والاردن والاراضى المحتلة ولبنان وسوريا ومصر وتضم المرحلة الثانية تركيا والسعودية وربما ايران إذا رغبت فى ذلك وتصل تكاليف المرحلة الأولى فقط إلى مائتى مليون دولار.

جـ - المحاذير الاقتصادية للاردن فى ظل التوجهات الجديدة:

تعد قضية المياه من القضايا الحيوية التى يسعى الأردن إلى ضمان حقه بشأنها والوصول إلى تسوية مرضية مع اسرائيل والاراضى المحتلة وسوريا بخصوص مياه نهرى الاردن واليرموك والذين يتقاسمونها جميعا، وقد توصل الجميع إلى تسوية عام ١٩٥٥ وكانت تقضى بتقسيم مياه نهرى الاردن واليرموك على النحو التالى:

- ٥٦٧ مليون متر مكعب / ٢٠ مليار قدم مكعب / إلى اسرائيل

- ٧٢٠ مليون متر مكعب / ٢٥,٤ مليار قدم مكعب / إلى الاردن والاراضى المحتلة.

- ١٣٢ مليون متر مكعب / ٤,٧ مليار قدم مكعب / إلى سوريا

- ٣٥ مليون متر مكعب / ١,٢ مليار قدم مكعب / إلى لبنان

ولكن هذه الاتفاقية تم التوصل بشأنها عام ١٩٥٥ ولا يعرف إذا ما كانت سارية المفعول أم لا خاصة وان المسئولين الاردنيين يؤكدون ان ما تتلقاه بلادهم حاليا من المياه لا يتعدى ١٢٠ مليون متر مكعب سنويا / ٤,٢ مليار قدم مكعب / من نهرى اليرموك والاردن وهى كمية ضئيلة جدا مقارنة باحتياجات الاردن فى توسعه الزراعى والصناعى لمواجهة الزيادة السكانية المتنامية.

والشئ المؤكد انه إذا ما قامت دولة فلسطينية مستقلة فسوف تكون كثرة الاعتماد على الدولة الاردنية إلى الشرق منها، وسوف تحدد التطورات والنتائج الاقتصادية مدى نجاح اتفاق غزة - أريحا فإما ان تحسم الصراع لصالح تحالف السلام بين العرب والاسرائيليين ضد معارضيه واما ان يكون ذلك النفس الاخير الذى يلفظه تحالف السلام.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية